مفتوحة الطرف: أي لا تقدّم اسرائيل فيها أي التزام في ما يتعلق بطبيعة التسوية النهائية؛ ٣ ـ مرحلة انتقالية طويلة (١٠ ـ ١٥ سنة)، لا يكون فيها دولة فلسطينية، ويحافظ فيها على ترتيبات أمنية اسرائيلية شاملة؛ ٤ ـ ان التسوية النهائية ستتضمن ترتيبات أمنية دائمة، وتنازلات عن أجزاء من أراضي يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة».

وعندما تجرى التغييرات المذكورة أعلاه في المفاهيم الأساسية، يستطيع الطرفان، الاسرائيلي والفلسطيني، في رأي المجموعة الدراسية، «ان يدخلا في عملية طويلة وديناميكية لبناء الثقة. ويمكن ان يشمل ذلك تنفيذ الطرفين للأمور والقرارات التالية: قبول اسرائيل بتقديم استقلال ذاتي حقيقي وواسع للضفة الغربية وقطاع غزة؛ وان تسحب، مبكراً، سيطرتها عن أغلب أراضي الدولة في المناطق [المحتلة]؛ وان تكفّ، اعلاناً وتنفيذاً، عن اقامة أي مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة. وبالمقابل: يوقف الفلسطينيون العنف في المناطق المحتلة، والارهاب ضد أية أهداف اسرائيلية ويهودية؛ ويقبلون باعادة توطين اللاجئين خارج دولة اسرائيل. ومن أجل تسهيل العملية، تستطيع الولايات المتحدة الاميركية ان تلعب دوراً أساسياً...».

الدولة الفلسطينية، في رأي كتاب التقرير، «تبنى تدريجياً، ومن خلال بناء الثقة، وهي كيان 'محدود الصلاحية جداً'، له بعض السوابق في التاريخ الحديث[!]»[١٦].

يستطيع المرء، ان يستكمل الأفكار الواردة أعلاه بالاعتماد على «تقرير للميدل ايست بروغرام» صادر عن المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، وعنوانه «نحو كيان فلسطيني»، كتبه بول لالور، ومبنيّ على خلاصة ندوات نقاش فلسطينية ـ اسرائيلية، نظمّها الميدل ايست بروغرام المذكور في آذار (مارس) ونيسان (ابريل) من العام ١٩٨٩.

كتب المؤلف، بناء على الأفكار التي طرحت، ان الانسحاب من الضفة الفلسطينية «يعني لاسرائيل خسارة عمق استراتيجي، وميزة طبوغرافية. السلسلة الجبلية للضفة الغربية تشرف على قلب اسرائيل في السهل الأوسط بين رحوفوت وحيفا، حيث يتركز ٦٠ بالمئة من سكانها و ٨٠ بالمئة من صناعتها. ستكون المنطقة ضمن المدى المجدي للمدافع العربية، ويستطيع جيش عربي مشترك، اذا استفاد من عنصر المفاجأة، ان يهبط ويحتلها، ويقسم اسرائيل نصفين».

و «ثمّة خوف اسرائيلي كبير»، في استشفاف المؤلف، «من رد فعل العرب الاسرائيليين تجاه انشاء دولة فلسطينية في جوارهم؛ لأن نسبة الفلسطينيين داخل اسرائيل سوف تزداد بحلول العام ٢٠٠٥ الى ٢٤ بالمئة من مجموع السكان»[١٧]. ثمّة تعقيد آخر من المنظور الاسرائيلي، هو «ان بعض مناطق اسرائيل كانت من حصة العرب في مشروع التقسيم العام ١٩٤٧، مثلاً أجزاء من الجليل». و«يرى الكثير من الاسرائيليين»، في اطلاع المؤلف، «ان غارات [الفدائيين] ـ التي لا تؤلف خطراً عسكرياً ـ لا بد من ان تشكل خطراً على دوام أي تسوية».

«الطرف الفلسطيني»، في تلخيص المؤلف، «يرى مفاهيم الأمن غير متناظرة. بينما المدفعية في رام الله تستطيع ان تقصف تل ـ ابيب، يجد المرء ان كل الأراضي المحتلة هي تحت رحمة النيران الاسرائيلية، ويمكن ان يعاد احتلالها في ساعات. أيضاً، ان تجربة الأربعين سنة الماضية تبين ان خسائر الفلسطينيين، البشرية والمادية، هي اكبر بكثير من نظيرتها لدى اسرائيل: من العام ١٩٦٥ حتى العام ١٩٨٨، خسرت اسرائيل ٤٣٦ مدنياً و ٤٣٢ عسكرياً (النسبة ١:١) على يد منظمة التحرير الفلسطينية؛ أمّا في الطرف الفلسطيني، فالخسائر ١٥ ألف مدني و ٢٨٢٤ مقاتلاً، في الفترة